الفصل الخامس

علم الاجتماع والسياسة

* السياسة .. الماهية والمفهوم والموضوع .
* علم الاجتماع السياسى .

المبحث الأول

السياسة .. الماهية والمفهوم والموضوع

* مقـــــدمة .

* ماهية السياسة .

* موضوعات الدراسة فى علم السياسة .

- الدولة وأشكال الحكومات .
- السيادة والقـــانون .
- الديمقراطية .
- الأيديولوجية السياسية .
- البيروقراطية .

* * *

مقـــــــــــــدمة :

السياسة .. سواء بمفهومها الدارج أو بمفهومها العلمى ، هى اليوم موضوع يشغل بال كل الناس فى كل المجتمعات ، وللدرجة التى جعلت عديدا من المفكرين يصفون عالم **اليوم** بأنه « عالم سياسى » تستقطب خلاله مختلف المشكلات المحلية والاقليمية والعالمية اهتمام رجل الشارع فضلا عن اهتمام غير المتخصصين قبل أن تسترعى انتباه أولئك الذين تعتبر السـياسة صناعتهم .

وبنفس المنطق الذى وصف الانسان يوما بأنه « حيوان اجتماعى » يطلق على ذلك الانسان اليوم مصطلح « الانسان السياسى » ، وان كان

ذلك المصطلح جديد من حيث الشكل ، الا أن مضمونه قديم قدم الانسانية ذاتها ، وما الاسهامات المتعددة لمفكرى الحضارات القديمة فى مجالات السياسة المختلفة الا خير شاهد على ذلك ، وسواء أكانت تلك الاسهامات .. اسهامات **نظـرية** ، كتلك التى قدمها فلاسفة الاغريق والرومان ، أو كانت اسهامات **تطبيقيـة** ، كتلك التى أبدعها المصريون القـدماء ، والبابليون والآشوريون تحت قيادة ملكهم العظيم « حامورابى » نقول سواء أكانت تلك الاسهامات على المستوى **النظرى** أو على المستوى التطبيقى . فانها شكلت البدايات المبكرة لعلم السياسة حتى مع اختلاف تلك الاسهامات مع المفهومات الحديثة لذلك العلم [١] .

واذا ما تجاوزنا التاريخ القديم ، الى التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر ، سنجد أن تلك الاسهامات قد أخذت أشكالا وصورا أخرى ، اختلطت بالفلسفة فى معظم الأحيان أو بالتاريخ والاقتصاد فى أحيان أخرى ، وكانت اسهامات المفكر العربى **ابن خلدون** وفكره السياسى حول الدولة وتطورها وفنائها وكيفية قيام السلطة فيها وأشكالها هى النقطة الحدية أو الفاصلة ما بين السياسة كفلسفة وبين السياسة كعلم ، والذى نعنيه بالسياسة **كفلسفة** هو المعنى العام لها من حيث اهتمامها بتفسير ظاهرة السلطة من خلال أيديولوجيات معينة ترتبط بالباحث أكثر مما ترتبط بالسلطة كظاهرة مبحوثة ، أما السياسة **كعـلم** فتهتم بدراسة النظم السياسية من حيث علاقاتها بمختلف القوى المجتمعية المحركة للجماعات والمجتمعات .

ولو استعرضنا ما قام به ابن خلدون من دراسات سياسية لتأكد لنـا صحة الرأى الذى انتهينا اليه ، من اعتبار فكر ابن خلدون نقطة **حـدية** بين العلم واللاعلم فى السياسة ، ولو أن المجال .. ليس مجال استعراض اسهامات ابن خلدون السياسية لكنا قد أسهبنا [٢] ، لكننا سنكتفى بتوضيح موجز **لعلمية** السياسة عند ابن خلدون من خلال توضيح منهجه .. حيث بدأ ابن خلدون **باستقراء** التاريخ من خلال تتبعه لمختلف الوقائع السياسية منذ الخليقة وحتى العصر الذى عاش فيه ، ومرتكزا فى

تتبعاته تلك على **الملاحظة** المباشرة من خلال معايشته لجماعة معينة أو لمجتمع من المجتمعات التى درسها مع اجراء العديد من المقارنات لاستبعاد كل المؤثرات التى تعطى مؤشرات **مضللة** سواء بالنسبة للظاهرة « العمرانية » ككل أو بالنسبة للظاهرة السياسية كأحد مكونات الظاهرة الاجتماعية الكلية ، ومن هنا فان ابن خلدون عندما تناول ظاهرة « **السلطة** » مثلا ، لم يتناولها بنفس المنطق الفلسفى القديم الذى كان يدرس « السلطة » لذاتها ، وانما **تناولها من منطق علمى جديد يؤمن** بأن « السلطة » كظاهرة سياسية انما هى أحد الخصائص الكلية للجماعة أو المجتمع .

وحتى لا يأخذنا الحديث عن ومع ابن خلدون بعيدا عما قصدناه من هذه المقدمة السريعة ، نقول أن أواخر القرن السادس عشر قد شهدت **تحولا** هاما فى مجال الفكر السياسى من خلال العديد من المناقشات حـــول الدولة والسلطة والتى أفرزت لنا **نظـــريات** عديدة متنافسة حينا ومتصارعة أحيانا حول طبيعة الدولة والسلطة من حيث المنشأ والوظيفة [٣] ، حتى صار الاهتمام بالسياسة كعلم من أبرز **ملامح** المجتمعات المعاصرة وعلى مختلف المستويات ، ولعل ذلك يعود فى رأينا الى أن عالم اليوم ، قد صار عالمـــا **تحـــكمه** الأيديولوجيات والعقائد والمصالح المتشابكة أو المتصـــارعة ، علاوة على **تمـــيزه** بسمات التغير المستمرة التى قد تهب عاصفة فتـــدك بنيان المجتمعات وتهزها من الأعماق ، أو تسير فى رفق فتربأ الصـــدع وتعالج الخـــلل .

* ماهية السياسة :

يرى عدد من العلماء أن كلمة سياسة أو سياسى Political هى **مشتقة** عن الكلمة اليونانية Politikos والتى تعنى « المواطنين » ، لذلك فالسياسة تختص « بالحكومة المدنية » ، ولكنهـــا تستخدم للدلالة على « شكل الدولة أو دستورها » أو على أى « نظام أو تنظيم مشابه » ، أو تشير الى « تنظيم أو فعل الأفراد أو الأحزاب » ، كما قد **تشير** كلمة سياسة الى

« مختلف الاهتمامات التى تسعى الى السيطرة على الدولة وادارة شئونها » ويخلص أصحاب هذا الرأى الى أن السياسة تهتم « بأنماط السلوك التنظيمى المتعلق بالحكم » .. [٤] .

ومن العلمـــاء من يرى أن **السياســة** هى « تثبيت قيم بطــريق السلطة * » ، ومنهم من يعرف السياسة باعتبارها تهدف الى « احداث تغيير مقصود للبنيات الاجتماعية حتى تستجيب لأهداف معينة » .. [٥] ** ، ومنهم من يرى أن السياسة ان هى الا « السلطة المنظمة » أو « مؤسسات القيادة والاكراه فى كل المجتمع » .. [٦] .

ومن العلماء من يرى أن علم السياسة ليس مجرد **مجال** للدراسة ، وانما هو يتعدى ذلك الى اعتباره « مجموعة منظمة من مختلف وجــوه النشاطات الانسانية فى مجتمع ما أو فى عدة مجتمعات » ، ومنهم من يرى أن السياسة ما **هى** الا « أداة بحث ذات طابع اجتماعى تستخدم ثروة من الذكريات المشتركة ، ومجموعة من المحكمين والنقاد من ذوى الخبرة الى حد ما ، وجملة من المعايير الضمنية نوعا ما ، وهى معايير مناسبة ومفيدة فى تقديم الأعمال الجديدة » ، لهذه الاعتبارات جميعا فان علم السياسة علم « راســخ الاسس ، لا مجرد حقــل مشترك للتعــاون بين علوم متعددة » .. [٧] .

ومن العلماء من يرى **علم** السياسة على أنه « علم طبيعى يدرس بطرائق علمية الظواهر الاجتماعية التى تدل عليها مجموعة من الكلمات .. كالسلطة والسطوة والنفوذ والهيبة والتفوق والقيادة » .. [٨] .

(*) هذا التعريف لـــ « ايستون » أورده ضمن مؤلفه « النظام السياسى » الذى اصدره فى نيويورك عام ١٩٥٣ .

(**) عرف بارسونز السياسة ايضا بأنها « اداة التنظيم الاجتماعى » .

* ما هى وضعية السياسة كعـــلم ؟ ! :

تتحدد وضعية علم السياسة كعلم من خلال عدة أمور تذكر منها وضعيته ككيان ضمن كيانات العلوم الاجتماعية ، علاوة على الأهداف التى يسعى الى تحقيقها فضلا عن المناهج التى يستخدمها لتحقيق تلك الأهداف .

ويرى كثير من الباحثين أن علم السياسة يكتسب طابعه كعلم اجتماعى من خلال سعيه الى **اكتشاف** القوانين مثله فى ذلك مثل سائر العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولو أن هناك من علماء السياسة من يرى فيه علما معياريا الى جانب كونه علما يسعى لاكتشاف القوانين .

كما أنه من البديهيات التى يؤمن بها علماء السياسة المعاصرين ضرورة أن يكون هناك **تعاونا** وثيقا بين علم السياسة ومختلف العلوم الاجتماعية الأخرى ، وذلك من منطلق أن عالم السياسة عندما يتناول بالدراسة بلدا ما فان همه الأول سيكون منصبا على تحديد مختلف السمات والخصائص التى تميز ذلك البلد ، وذلك من وجهة نظر اجتماعية وجغرافية وتاريخية واقتصـــادية ... الخ ، غير أن عالم السياسة ما يلبث أن ينطلق نحـــو غايته وفى ذهنـــه أن كل أمـــة من الأمم هى حالة فريدة فى ذاتهـــا تماما **كالشخصية** الفردية بحيث لا يمكن وصفها الا بناءا على تعميمات حول سلوكياتها ، ومن هذا المنطلق فان الأمة شأنها فى ذلك شأن الفرد ان هى الا « منظومة دائمة من أنماط الســـلوك » ولا توجد قاعدة صارمة تستخدم عادة لمعرفة بنية تلك « المنظومة » .

لذلك فان عالم السياسة يستعين فى تحليلاته المختلفة بتراث مشترك من المفاهيم التى تيسرها له بقية العلوم الاجتماعية الأخرى .

* ما هى موضوعات علم السياسة ؟ :

هناك ما يشبه الاتفاق بين علماء السياسة على أن موضوعات الدراسة

فيه تكاد تنحصر فى الموضوعات **الخمسة** الآتية :

١ — الدولة وأشكال الحكومات •
٢ — السيادة والقـــانون •
٣ — الديمقراطيـــة •
٤ — الأيديولوجية السياسية •
٥ — البيروقراطية •

وسنحاول أن نوجز الحديث عن كل **واحدة** من تلك النقاط على النحو الآتى * :

* **الدولة :**

على الرغم من اتفاق علماء السياسة على أن الدولة تشكل الموضوع الأساسى لدراسة علم السياسة الا أن هناك **جدلا** كبيرا حول مفهومها ومكوناتها ونشأتها ، والدولة قد تكون كيانا قانونيا تترابط بداخله أقســـام المجتمع المتعددة ترابطا سياسيا ، أو قد تكون الدولة محتوى للقوة العليا أو السلطة المطلقة للحكومة أو الملك أو الحاكم ، وربما كانت الدولة عند البعض تنظيما يمكن المجتمع من تحقيق أهدافه •

ولكن ذلك الجدل يمكن **حسمه** الى حد ما من خلال ما ذهب اليه هارولد لاسكى من اعتبار الدولة هيئة ذات سيادة لا يمكن فهمها الا فى ضوء التراكمات التاريخية ، وما انتهى اليه لازويل Lasswell من اعتبار الدولة « جماعة اقليمية ذات سيادة » •• (٩) ** •

(*) يرى البعض أن موضوعات البحث فى علم السياسة محددة بالنقاط الآتية .. العلاقات الدولية ، الادارة العامة ، السلطة بما تضمه من نفـــوذ وقوة وسطوة ، وأخيرا الدول الدستورية ، ومع قناعتنا انه يوجد تشابه بين الرأيين الا ان التقسيم الذى ذكرناه اشمل ويغطى مختلف مجالات البحث فى علم السياسة .

(**) يشترك مع لازويل فى هذا التعريف عالم آخر هو كابلان Kaplan من خلال كتابهما المشترك عن Power and Society أى السلطة أو القوة والمجتمع » والذى صدر عام ١٩٥٠ ، ص ١٨١ منه .

ومن هذا المنطلق فان **الدولة** ككيان سياسى تتميز بأربعة أركان أساسية هى ، الشعب ، والحكومة والاقليم والاستقلال أو السيادة [١٠] .

كان ذلك عن الدولة ، أما عن **الحكومة** وأشكالها ، فالحكومة باعتبارها **الأداة** السياسية العليا فى الدولة تنبع من المناخ السياسى العام للدولة ، بمعنى **أنها** حكومة قانونية فى ظل سيادة القانون ، وحكومة استبدادية فى غيبته ، وحكومة ملكية مع الملك وحكومة جمهورية ان كان نظام الحكم نظاما جمهوريا ، وهى حكومة ديمقراطية ان كانت تستمد وجودها وسيادتها من الشعب وهى حكومة فردية يمارس السلطة فيها حاكم أوحد مدعم بقوى أخرى غير الشعب وارادته ، وقد يكون الحكم فى يد قلة من الناس ، فتكون الحكومة عندئذ حكومة أرستقراطية .

* السيادة والقانون :

يرى علماء السياسة أن السيادة Sovereignty هى **الخاصية** الرئيسية المميزة للدولة ، وهى على هذا الأساس مفهوما قانونيا يشير الى القوة العليا النهائية فيها .

هذا وللسيادة خصائص **ومقومات** ، من أهمها أنها .. مطلقة ودائمة وعامة ، وغير قابلة للتجزئة ، كما لا يمكن انتقالها أو اغترابها .

أما عن **القانون** .. فيقصد به القانون الداخلى ، والقانون الخارجى ، والقانون الداخلى يقصد به القانون الدستورى الذى يحدد نظام المجتمع وجزاؤه مستمد من الدولة ، أما ما يقصد بالقانون الخارجى .. هو القانون الدولى وهو الذى يتضمن القواعد المحددة لعلاقة الدولة بغيرها من الدول ، وهذا القانون لا يحد من **سيادة** الدولة ويستمد جزاءه من الشرعية الدولية [١١] .

* **الديمقـــراطية :**

الديمقراطية كمفهـوم **جـذاب** وفضفاض شغلت أذهان ليس فقط العديد من المفكرين منذ القدم ، ولكنها شغلت أيضا بال الكثير من الشعوب والأمم ، وعلى كل فان الديمقراطية قد تجاوزت مفهوم « حكم الشعب للشعب وبالشعب * » أو اعتبارها « مصطلحا يشير الى أنظمة مختلفة للحـكم » الى اعتبارها « **أسلوب** حياة أو طريقة تمكن كل أفراد المجتمع من المشاركة بحرية فى صـنع حاضره ومستقبله » .. وصـنع الحاضر والمستقبل هنا يعنى تمكين أفراد الشعب من أن يتخذوا قراراتهم فيما يتعلق بكل ما يؤثر على مختلف مجالات حياتهم الحالية والمستقبلية .

وقد يذهب البعض الى اعتبار الديمقراطية **مجـرد** « الترتيبات النظامية التى تؤكد حرية مشاركة الأفراد فى عملية مراقبة وضبط القـوة السياسية العليا ـ أى الحـكومة » .. (١٢) .

وينتهى عدد من الباحثين الى اعتبار أن الديمقراطية هى تلك « الحكومة التى تقوم على أسس السيادة الشعبية ، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية ، وتخضع السلطة فيها لرقابة **رأى** عام حـر ، له من الوسائل والأساليب القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه » .. (١٣) .

وعلى كل حال فان قيام الديمقراطية ونجاحها يتوقف على عدة شروط منها ما هو مادى أو خارجى ، ومنها ما هو عقلى أو داخلى .

ويتفق عدد كبير من علماء السياسة على أن كلا من التجانس القومى والتجانس الاجتماعى يشكلان **الأساس** لقيام الديمقراطية فضـلا عن

(*) توجد اشكال متعددة لتحقيق هذا الحكم منها ما يعرف بالديمقراطية المباشرة ، ومنها ما يعرف بالديمقراطية النيابية ، ومنها ما هو خليط بين هذا وذاك فيما يعرف بالديمقراطية غير المباشرة ، ففى الشكل الأول .. الشعب هو الذى يحكم مباشرة ، وفى الشكل الثانى .. الشعب يختار عنه نوابا لممارسة سلطة السيادة نيابة عنه ، وفى الشكل الثالث .. الشعب يمارس سيادته الى جانب النواب من خلال عدة صور كالاستفتاءات واللجان والاقتراحات ... الخ .

ضرورة توافر العديد من الضمانات المادية لاسيما ما تعلق منها بلاشباع والمساواة فى الجوانب الاقتصادية ، كما يعتبر وجود **حـــد** أدنى من الاتفاق الفكرى حول عدد من القضايا المجتمعية الرئيسية أمرا ضروريا لتحقيق الديمقراطية ، كما يرى عدد من العلماء أن وجود توازن فى بنـــاء المجتمع يعد أمرا حيويا ليس فقط لقيام الديمقراطية وانما أيضا لبقائها واستمرارها •

* الأيديولوجية السياسية :

يشير مصطلح الأيديولوجية الى نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية ، ويهدف ذلك المصطلح بشكل عام الى **تفسير** الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات (١٤) •

ويميل البعض الى اعتبار أن الأيديولوجية **محصلة** عدة عناصر مجتمعة ، منها المعتقدات التى توجد لدى الأفراد أو ضمن نسق القيم والتى تعتبر محصلة للأهداف والمعايير ، ومنها تصورات الانسان عن العالم المحيط به ونظرته المتطـــورة لمـــا يحيط به أو يلفه من أشياء ، ومنها مجموعة الخبرات والأفكار والآراء التى يرتكز عليها ذلك الانسان فى فهم وتفسير وتقييم كل ما يحيط به من ظواهر •

كان ذلك عن الأيديولوجية بشـــكل **عـــام** ، فماذا عن المفهوم المحدد للأيديولوجية ؟ •

من التعريفات المقبولة للأيديولوجية **التعـــريف** الذى يرى **أنهـــا** « مجموعة قيم أساسية ونماذج للمعرفة والادراك ترتبط ببعضها ، وتنشأ صلات بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية » ويحدد هذا التعريف أيضا **مجال** الأيديولوجيات السياسية فيرى أن الأيديولوجية السياسية انمـــا « تنصب أساسا على توزيع القوة السياسية وتعالج مسائل مثـــل

شرعية السلطة ، وأسس القيادة ، وأشكال الحكم الدستورى واجراءاته والسياسة العامة » .. [١٥] .

* البيروقراطية :

لعل موضوع البيروقراطية من أكثر الموضوعات **اثـارة** للجـدل ليس فقط بين علماء السياسة وحدها ، وانما يشاركهم فى ذلك علماء الاجتماع والادارة وغيرهم حتى من غير المتخصصين وذوى المصالح الذين يصبون جام غضبهم عادة على البيروقراطية ويحملونها وزر التلكؤ فى قضـاء تلك المصالح أو الحاجات .

ومن أشهر من تعرض لموضوع البيروقراطية ، ماكس **فبير** من خلال كتابه « الاقتصاد والمجتمع » فضلا عن عدة كتابات أخرى له ، ولقد انتهى فبير الى وضع نموذج مثالى عن « البيروقراطية » يتكون من احدى عشر مقوما ، وقال أن التكامل أو الاتساق بين تلك المقومات هو **المحك** الذى يمكن من خلاله الحـكم مع أو ضـد البيروقراطية فى سعيها لتحقيق الكفـاءة الادارية [١٦] .

وفى المقابل كانت هناك اسهامات **ماركس** حـول البيروقراطية ، والتى يؤكد ماركس من خلالها على أن البيروقراطية كتنظيم انما تعمل على تحطيم كفاءة الفرد وتعوق قدراته على الابداع والتخيل وتحمل المسئولية وبالتالى تحـد من قدرته على المبادأة والابتكار .

ويهاجم ماركس **البيروقراطيين** الذين يسعون باستمرار الى توسيع نطـاق اختصاصاتهم باعتبارهم ـ من وجهة نظر البيروقراطيين على الأقل ـ وحدهم القادرين على تولى مهام التنظيم الرشيد ، ويعتقد ماركس أن تلك الاختصاصات تتحول فى النهاية الى مميزات تدعم **مكانات** أولئـك البيروقراطيين على حساب طبقات الشعب العاملة الأمر الذى يستتبعه بالضرورة صراع الأفراد سواء من أجل الترقية أو البحث عن مستقبل أفضل سعيا وراء مكانة أعـلا .

اذن البيروقراطية كما يراها ماركس ما هى الا **أداة** للطبقة البورجوازية لتدعيم سيطرتها وتحقيق مصالحها على حساب مصالح ومستقبل الطبقات الأخرى فى المجتمع ، لكن نهاية تلك السيطرة البيروقراطية سوف تكون على يد الطبقة العاملة من خلال ثورة البروليتاريا وظهور المجتمع اللاطبقى بعد ذلك •

وما بين تصور البيروقراطية بوصفها **جهازا** اجتماعيا يزيد من الكفاءات فى الآراء والعمل على اعتبار أنها تنظيما **رشيدا** ملائما لتحقيق الاستقرار والقدرة الادارية ، وبين اعتبارها تنظيما **استغلاليا** يعبر عن عدم الكفاءة الادارية فضلا عن كونه أداة فى يد **طبقة** معينة ، بين هذا المفهوم أو ذاك للبيروقراطية نشأت مفاهيم ونظريات عديدة تحاول كلها دراسة البيروقراطية وتنظيرها ، ولا يعنينا هنا أن نقدم مزيدا من تلك الآراء والنظريات عن البيروقراطية وحولها فلذلك مصادره المتعددة (١٧) ، ولكن الذى يهمنا بالدرجة الأولى هو توضيح البيروقراطية من **منظور** سياسى ، باعتبار أن البيروقراطية كظاهرة ترتبط بظاهرة الدولة أو الحكومة وبمدى قوتها وقدرتها على أداء مهامها ووظائفها المختلفة ، وباعتبار أن البيروقراطية **كنظام** ادارى هى التى تمكن الدول والحكومات من أداء تلك المهام الجسيمة والمعقدة ، كما أن البيروقراطية كنسق ترتبط بنمو الأعداد الهائلة من الموظفين الاداريين الذين يقومون بمهام ادارية ووفقا للوائح وقوانين تنظيم العمل الادارى •

هذا علاوة على الدور الذى تلعبه البيروقراطية على مختلف مستويات الأبنية والتنظيمات المجتمعية من خلال التراكمات الادارية ، سواء أكان ذلك الدور سلبيا أو ايجابيا مع ما يتطلبه ذلك من **جهد** مستمر لتطوير الأساليب الادارية لتتواءم مع التغيرات المجتمعية المختلفة وبحيث لا تشكل البيروقراطية قيدا على حركة المجتمع وتطوره * •

* * *

(*) حول البيروقراطية انظر مؤلفنا عن :
الخدمة الاجتماعية والميثاق — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٣ ص ص ١٨٦ — ١٨٨ •

المصـــادر والتعليقات

١ ــ انظر العديد من الصور والنماذج للاسهامات السياسية ســـواء على المستوى النظرى أو المستوى التطبيقى ، خلال الحضارات القـــديمة والعظيمة ضمن :

دكتور صلاح الفوال ــ سوسيولوجيا الحضارات القديمة ــ مرجـــع ســـابق .

٢ ــ للاستزادة حول الفكر السياسى عند ابن خلدون انظر :
دكتور صلاح الفوال ــ المقدمة لعلم الاجتماع العربى والاسلامى ــ مرجع سابق .

٣ ــ من أمثلة تلك النظريات والاسهامات ، ما قدمه كل من هوبز Hobbes ، جون لوك Locke ، وجان جاك روسو Roussau حول نظرية « العقد الاجتماعى » .

٤ ــ هذه الآراء بتصرف عن المصدر الآتى :
جون أريك نورد سكوج ــ التغير الاجتماعى ــ ترجمة الدكتور محمد خيرى محمد على ــ وزارة الشئون الاجتماعية ــ القاهرة ١٩٦٩ ص ص ٢٧٤ ــ ٢٧٥ .

٥ ــ صاحب هذا التعريف هو بارسونز والذى ورد فى :
Easton, The Polotical System, New York, Knopf, 1953.

٦ ــ هذا التعريف أورده الأستاذ ديفرجيه ضمن مؤلفه « المدخل الى السياسة » الذى صدر فى باريس عام ١٩٦٤ .

٧ ــ انظـــر K. W. Dautch فى :
الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية ــ اليونسكو ــ المجلد الأول ــ ١٩٧٠ .

٨ ــ المصـــــدر الســـابق .

٩ ــ Lasswell and Kaplen, Power and Saciety, New Haven : Yale University Press, 1950.

١٠ ــ يعتبر الشعب أو الســـكان عنصرا أساسيا من عناصر قيام الدولة ، كما يعتبر الاقليم أو الأرض المخصصة للدولة شرطا أساسيا آخر لقيامها ، حيث لابد لكل دولة من بقعة من الأرض تمارس فوقها سيادتها ، أما

الحكومة فتعتبر أداة الدولة فى تخطيط وتنفيذ سياستها او هى الجهاز التنظيمى للدولة ، والسيادة تعنى ممارسة الدولة لسيادتها او لسلطاتها سواء بالنسبة لحدودها الاقليمية او من خلال علاقاتها الدولية ، وحتى تمارس الدولة سيادتها الدولية يستلزم الأمر اعترافا دوليا بها وذلك من منطلق أن مصالح الانسان أو المجتمع صارت تتجاوز النطاق الاقليمى الى النطاق الدولى ، ومن هنا يمكن اعتبار « الاعتراف الدولى » شرطا خامسا يضاف الى شروط أو أركان قيام الدولة .

١١ — للاستزادة حول خصائص السيادة وتصنيفاتها والنظريات التى تفسرها وطبيعة القانون فيها انظر :
دكتور على عبد المعطى محمد ، دكتور محمد على محمد — السياسة بين النظرية والتطبيق — دار الجامعات المصرية — الاسكندرية — ١٩٧٤ ص ص ٣٣٤ — ٣٤٤ .

١٢ — المصدر السابق ص ٣٥٧ .

١٣ — المصدر السابق ص ٣٦١ .

١٤ — اعتمدنا على المصدر السابق ص ٣٨١ فى توضيح مفهوم الأيديولوجية .

١٥ — نفس المصدر السابق ص ص ٣٨٥ — ٣٨٦ .

١٦ — للاستزادة حول البيروقراطية عند ماكس فيبر انظر النقد الذى قدمه الأستاذ المرحوم الدكتور محمد عبد الله أبو على ضمن بحثه عن « نقد نظرية البيروقراطية عند ماكس فيبر » — المجلة الاجتماعية القومية — المجلد الحادى عشر — القاهرة — مايو ١٩٧٤ ص ص ٢١١ — ٢١٨ .

١٧ — للاستزادة حول نظريات البيروقراطية انظر :
دكتور على عبد المعطى على والدكتور محمد على محمد — السياسة — مرجع سابق ص ص ٤٠٥ — ٤٥٣ .

* * *

المبحث الثـانى

عـلم الاجتمـاع السـياسى

* الصلات بين السياسة والاجتماع •
* مهمة علم الاجتماع السياسى •
* ماهية علم الاجتماع السياسى •
* موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع السياسى •
  — المشـاركة السـياسية •
  — القـوة السـياسية •
* ما يجب أن يدرسه علم الاجتماع السياسى •
  — القـوى المسيطرة أو الحاكمة •
  — الطبقات والتدرج الاجتماعى •
  — الصراعات الاجتماعية والسياسية •
  — الأحزاب والجماعات السياسية •
  — السـيادة •
* حول طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة •

* * *

* ما هى الصلات بين علم السياسة وعلم الاجتماع ؟ ! :

يرتبط علم السياسة بغيره من العلوم الاجتماعية بأوثق الروابط ، ليس من منطلق أنه — كعلم — نشأ فى أحضان عدد من تلك العلوم الاجتماعية خصوصا التاريخ والاقتصاد والفلسفة ، لكن من منطلق أن مختلف تلك العلوم تهتم بالانسان بصورة أو بأخرى ، وأن ذلك الانسان لا يمكن **تجزئته** للتعامل معه على دفعات من خلال تخصص كل علم . وانما ذلك الانسان نسيج متشابك مترابط يتطلب فهمه والتعامل معه كوحدة واحدة ومن خلال انتماءاته وعلاقاته المجتمعية المختلفة .

من هنا فان كلا من علمى الاجتماع والسياسة يتبنيان نظرة تكاد تكون **شاملة** للتنظيم الاجتماعى ، خصوصا وأن هناك عددا غير قليل من علماء السياسة يؤمنون بتبعية الواقع السياسى للواقع الاجتماعى . ومن هنا فانهم يعملون على تحليل الظواهر السياسية فى ضوء البناء الاجتماعى للمجتمع ككل .

ولقد أفرز هذا **اللقاء** بين كل من علمى الاجتماع والسياسة — خصوصا فى ظل الدراسات المتطورة التى تحاول الكشف عن الخصائص العامة للأنساق السياسية والاجتماعية والتغيرات التى لحقت بها فى ضوء المقولات الوظيفية للأنساق ومن خلال العديد من الدراسات التاريخية المقارنة ، علاوة على التأثير المنهجى المتبادل بين كل من علمى السياسة والاجتماع — نقول لقد **أفرز** هذا اللقاء المشترك بين العلمين ما يعرف اليوم بـ « علم الاجتماع السياسى Political Sociology » [1] .

* مهمة علم الاجتماع السياسى :

يرى عدد من العلماء أن علم الاجتماع السياسى ، انما يهتم فى المقام الأول **بدراسة** أنماط التدرج الطبقى ونتائج تلك الأنماط فى مختلف السياسات التنظيمية ، باعتبار أن ذلك يعد ممهدا للدراسات المتعمقة حول التنظيم والتغير الاجتماعيين .

بينما ترى وجهات نظر أخرى أن علم الاجتماع السياسى انما يهتم **بالتحليل** التنظيمى للجماعات السياسية ، علاوة على اهتمامه بالقيادات السياسية .

ومن هذا المنطلق الأخير يصبح على علم الاجتماع السياسى أن يهتم بالأحزاب خصوصا ما تعلق بتنظيمها الرسمى أو غير الرسمى ، فضلا عن اهتمامه بالدراسات الخاصة بالبيروقراطية ونظم الحكم والانتخابات وما اليها .

ويوجد **اتجاه** ثالث يمزج بين مختلف وجهات النظر حيث يعتبر أن مهمة علم الاجتماع السياسى انما تنحصر فى دراسة الموضوعات الآتية :

(أ) الاعتماد المتبادل بين الظواهر السياسية والتنظيم الاجتماعى ، خصوصا ما تعلق منها بالأسس الاجتماعية التى ينهض عليه النظام السياسى والقيم الثقافية وأشكال **الصراع** على السلطة ، بما فى ذلك الاهتمام بالسلوك السياسى للفرد واتجاهاته السياسية وانتماءاته الحزبية ، فضلا عن كيفية مشاركته فى مختلف صور الحياة السياسية المجتمعية .

(ب) دراسة مختلف المظاهر الاجتماعية المتصلة بالظواهر السياسية أو بالعمليات السياسية ، لاسيما ما تعلق منها بالجماعات **السياسية** من حيث أنماطها وتنظيماتها وأدوارها المختلفة فى تغير النظام السياسى واستقراره .

ومن الطبيعى أن يكون مجال المهمة الثانية لعلم الاجتماع السياسى .. هى دراسة الأحزاب باعتبارها أكثر الجماعات السياسية أهمية ووضوحا .

* ماهية علم الاجتماع السياسى :

١ — يرى البعض أن علم الاجتماع السياسى هو **العلم** الذى يهتم « بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، وبين البناء السياسى والبناء الاجتماعى ، بين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى » .. (٢) .

٢ — هناك رأى يقول ، أن علم الاجتماع السياسى ما هو الا **محصلة** التعاون بين مختلف العلوم الاجتماعية التى تتوافر فى شكل متساند على دراسة الظواهر المجتمعية ، وعلى الأخص منها علم الاجتماع ، لذلك نجد عالما مثل سارتورى Sartori يعرف علم الاجتماع السياسى بأنه «خليط متداخل أو مهجن من المعرفة » ، كما **يعتبر** علم الاجتماع السياسى فى رأيه هو مجـرد « قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع وعلم السياسة » ، لذلك فعلم الاجتماع السياسى عنده هو « الفرع الذى يدرس الروابط المختلفة بين كلا من ، السياسة والمجتمع ، الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية ، السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى » .. [٣] .

٣ — ومن العلماء من يرى أن علم الاجتماع السياسى هو « **فـرع** من علم الاجتماع يهتم أساسا بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة أو السلطة داخل المجتمعات أو توزيعها بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر ، كما يهتم بدراسة مختلف الصراعات سياسية كانت أو اقتصادية مادامت تؤثر أو تؤدى الى تغييرات فى توزيع القـوة » .. [٤] .

٤ — ومن التعريفات المميزة لعلم الاجتماع السياسى والتى تحدد **مجـال** الدراسة فيه فى نفس الوقت ما قاله « فاستول بوتول » خلال كتاب « علم الاجتماع السياسى » الذى صدر عام ١٩٦٧ ، حيث قال ان علم الاجتماع السياسى هو « العلم الذى يهتم **بتحليل** الأنظمة كما يهتم بتحليل سائر الظواهر السياسية فى علاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى ، كما يدرس علم الاجتماع السياسى هذه الظواهر باعتبارها انجازات نوعية للمجتمعات البشرية يمكن دراستها » .. [٥] .

كما حددت الموضوعات التى يجب على علم الاجتماع السياسى أن يدرسها فى عدة **نقاط** من أهمها ، نشأة النظم وسيرها ، تماثل الأجهزة السياسية بين الأنواع المختلفة للحضارات ، نشأة الرأى العام ، العلاقات بين مختلف البنيات المـادية والفكرية والطبقات والنظم .. الخ [٦] .

* موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع السياسى :

يحدد بعض العلماء موضوع الدراسة فى علم الاجتماع السياسى فى نقطتين أساسيتين ، أولهما تعرف بالمشاركة السياسية ، والثانية هى القوة السياسية ، وسوف نعرض لكل منهما فى ايجاز على النحو الآتى :

١ ــ المشــاركة الســياسية :

يعد موضوع المشاركة السياسية Political Participation ، موضوعا حيويا بالنسبة لدراسة علم الاجتماع السياسى ، حيث تعتبر عملية المشاركة عمليةذات طابع اجتماعى وسياسى معا ، وذلك من منطلق أن **المشــاركة** ــ كعملية ــ تمكن الأفراد من أن يكون لهم دور سواء فى صنع القرار السياسى أو فى توجيه السياسة الاجتماعية للمجتمع الذى يعيشــون فيه ، كما تعنى عملية المشاركة أيضا تمكين الأفراد من المساهمة فى وضع القرارات موضع التنفيذ سواء أكانت قرارات سياسية أو اجتماعية .

وهناك من الآراء التى تعتبر عملية « المشاركة السياسية » **مجــرد** « الأنشطة الادارية التى يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع فى اختيار الحكام وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى » .. (٧) .

هذا وقد حدد علماء الاجتماع السياسى **جوانب** موضوع « المشاركة السياسية » فى عدة نقاط ، لعــل من أهمهــا البحث عن اجابات للأسئلة الآتية :

ــ ما هى أشكال ونماذج المشاركة السياسية ؟ ! .

ــ من الذى يقوم بعملية المشاركة ، والى أى مدى يشارك ؟ ! .

ــ ما هى الأهداف الكامنة وراء عملية المشاركة السياسية ؟ ! .

وفى تصور علماء السياسة للاجابة على تلك الأسئلة ، راحوا يحللون نماذج عديدة **لعمليات** المشاركة السياسية ، وانتهوا الى بعض التصورات حول الأهداف الكامنة وراءها فضلا عن تحديد درجات المشـــاركة وأشـــكالها [٨] .

٢ ــ القـــوة الســـياسية :

على الرغم من أن الموضوع الثـــانى من موضوعات البحث فى علم الاجتماع السياسى ، هو موضوع القوة السياسية Political Power ، الا أن علماء علم الاجتماع السياسى لم يتفقوا بعد بالنسبة للعـــديد من **محـــاور** مفهوم القوة السياسية ، فمنهم من يعتبرها خيرا ومنهم من يرى فيها الشر كل الشر ، ومنهم من يرى أن الشر والخير لا يكمنان فى « القوة السياسية » بقدر ما يكمنان فى كيفية توجيهها واستثمارها ان خيرا وان شرا .

ــ لكن ما هو **المقصـــود** بالقوة السياسية كمفهوم ؟ ! ..

يتراوح مفهوم القوة السياسية ما بين اعتبارها « القدرة على عمل أى شىء أو التأثير فيه » ، أو اعتبارها « المشاركة فى صنع القرار » ، أو بالنظر اليها كوسيلة لتحقيق **الأهداف** الشخصية من خلال النظر اليها باعتبارها « المقـــدرة على جعل شخص ما يقـــوم بعمل لم يكن فى وسعه أن يقوم به بغير القوة السياسية » أو هى « احتمال قيام شخص ما بتنفيذ رغباته ــ بصرف النظر عن الأساس الذى تنهض عليه تلك الرغبات ــ رغم مقـــاومة الآخرين له » .. [٩] .

كان ذلك عن مفهوم القوة السياسية ، لكن ماذا عن **مظاهرها** وما هو الأساس الذى تنهض عليه فى المجتمع ؟ ! .

يرى علماء الاجتماع السياسى أن للقوة السياسية مظهران أساسيان ، أولهما السلطة وثانيهما النفوذ ، ويفرقون بين مظهرى القوة ــ أى السلطة

والنفوذ — حيث تستمد السلطة قوتها من القانون ، بينما يستمد النفوذ سلطانه من امكانيات ومواصفات خاصة تعود للشخص صاحب النفوذ ، ولكن قد تجتمع السلطة والنفوذ لشخص واحد فيكون فى هذه الحـــالة شخصا ذو قوة سياسية كاملة على حد تعبير علماء الاجتماع السياسى •

اذن •• السلطة قوة قانونية لشخص ما ، أما النفوذ فهو قوة ذاتية لذات الشخص أو لشخص آخر ، لكن **هل** يمكن أن تتوافر القوة السياسية لجماعة أو لمنظمة ما •• وما هو التكييف الاجتماعى والسياسى لهـــا فى هـــذه الحـــالة ؟ ! •

والجـــواب •• طالمـــا أن القوة السياسية ممكنة التوافر لشخص ما أو لعدة أشخاص ، فانها يمكن بالتالى أن تتوافر لجماعة أو لمنظمة ، لكن مظهرى القوة يختلفان الى حد ما ، فلو توفرت السلطة لجماعة أو منظمة •• كانت تنظيما **رســميا** •• وينهض ذلك التنظيم ككيان على القانون ، واللوائح وغير ذلك من النظم البيروقراطية ، ولكن لو نهضت تلك الجماعات أو المنظمات على النفـــوذ ، لكانت **كيـــانا** غير رسمى **يعتمد فى** بقائه واستمراره — من حيث قوة النفوذ على الأقل — على ما يربط أعضاء الجماعة أو التنظيم من علاقات من جهة ، وعلى نوع العلاقات المجتمعية السائدة وطبيعة البنيان الاجتماعى للمجتمع ككل من جهة أخرى •

كان ذلك عن مظاهر القوة السياسية وأشكالها ، لكن على أى **أســـاس** تنهض تلك القوة وتمارس دورها التأثيرى فى المجتمع سواء أكانت سلطة أم نفـــوذ ؟ ! •

وأبرز الآراء فى هذا المجـــال هى آراء كارل **ماركس** ، الذى يرى أن القوة السياسية تنهض على أساس اقتصادى وتمارس تأثيرها من خلال الصراع الطبقى بين طبقة حاكمة تملك كل وسائل الانتاج — الذى هو أساس الاقتصاد — وطبقة محكومة لا تملك شيئا من وسائل الانتاج ، ويرى ماركس

أن تطـور القوى الانتاجية هو الذى سيحسم نتيجة ذلك الصراع حتما لصالح الطبقة العـاملة .

ويرى علماء آخرون غـير ما يرى ماركس ، حيث يقررون أن القوة الاقتصادية قد تنهض على القوة السياسية ، بمعنى أن يتخذ الشخص من قوته السياسية ركيزة ليزداد ثراءا وغنى ، وبالتالى تزداد قوته الاقتصادية . فضلا عن أن الطبقة الحاكمة تستمد سلطانها من خلال قدرتها على التحكم فى مختلف القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع .

* ما يجب أن يدرسه علم الاجتمـاع السـياسى :

الاعتقاد عندى أن دائرة البحث فى نطاق علم الاجتماع السياسى يجب أن تشمل الموضوعات الآتية :

١ ـ القـوة المسـيطرة :

أو ما يعرف بدراسة « الصفوة » لاسيما ما يتعلق منها بدينامياتها وتحليل دورها فى البناء السياسى للمجتمعات لاسيما النامية منها وعلى **النحو** الذى قام به « بوتومور » خلال مؤلفه عن « الصفوة والمجتمع » .. [١٠] ، وهذه القوى أو الصفوات قد تكون قوى أو صفوات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية لها من السلطة القانونية أو الذاتية ما يمكنها من التأثير على مقدرات المجتمع ككل .

٢ ـ الطبقات والتدرج الاجتماعى :

الطبقة Class من حيث أنها **جماعة** اجتماعية وسياسية تضم عددا من الناس المتقاربين سواء من حيث الثروة أو الفكر أو المصالح والسلوكيات والقـيم .

والتـدرج الاجتمـاعى Social Stratigication ، باعتبـاره **العمليـة** التى يتم من خلالها انتماء الناس الى طبقة دون أخرى ، وبحيث تدرس

الطبقات والتدرج الاجتماعى من **منظـــور** سياسى واجتماعى يفسر العوامل المجمعة أو المفرقة وما ينشأ عن ذلك كله من تفاعلات ، علاوة على ضرورة دراسة الوعى داخل تلك الطبقات ، لأن مدى ادراك كل طبقة لشخصيتها ووضعيتها فى المجتمع هو الذى **يحدد** بالتالى فهمها لمصالحها ولدورها داخل النسق الكلى للمجتمع ، وهذا الوعى هى المسئول أيضا عما ينشأ نتيجة لذلك الفهم من صراعات طبقية •

٣ ــ الصراعات الاجتماعية والسياسية :

الصراعات بمختلف أنواعها ما هى فى الواقع الا صراعات طبقيـــة Class Struggle ، وتأخذ فى المجتمعات **أشكالا** وصورا متعـــــددة ، فالصراعات فى المجتمعات الاشتراكية غيرها فى المجتمعات الرأسمالية ، والصراعات فى المجتمعات الاقطاعية تختلف عنها فى المجتمعات الصناعية ، والصراع بين الأيديولوجيات له أشكاله ووسائله وأهدافه التى يجب أن تكون كلها موضوع اهتمام ودراسة علم الاجتماع السياسى •

٤ ــ الأحـــزاب والجماعات السياسية :

الأحزاب فى رأينا **نوع** من التجمعات الطبقية التى تسعى من خلال تنظيم سياسى الى تحقيق عدة أهداف ، لعل من أهمها الدفاع عن مصالح المنتمين اليها ، والعمل على أن يحتل الحزب ــ كتنظيم سياسى واجتماعى ــ وضعية مجتمعية متميزة وما يستتبعه ذلك من انعكاسات على أعضـــائه والمنتمين اليه ، والجماعات السياسية ، **لا تختلف** كثيرا عن الأحزاب من حيث الهدف أو الانتماء ، وان كانت تختلف عنها بالضرورة من حيث مستوى التنظيم والعمومية وأساس التكوين ، بمعنى أن الجماعات السياسية غالبا ما تكون محدودة النطاق وأقل كفاءة من حيث التنظيم ، فضلا عن أنها قد تنهض على أسس مغايرة ، كتلك التى تنهض على أسس دينية أو عرقية أو طائفية وغير ذلك من الأسس التى أصطلح على تسميتها « بالعصبية » ،

والتى ما تلبث أن تأخذ اتجاها سياسيا **للتعبير** عن نفسها فيما بعد سواء أكان هذا الاتجاه معلنا أو غير معلن •

هذا مع ضرورة الاهتمام من خلال علم الاجتماع السياسى بدراسة الأساليب المختلفة التى تلجأ اليها الأحزاب والجماعات السياسية سواء عند التعبير عن مصالحها ، أو سواء للتأثير على **مراكز** اتخاذ القرار السياسى والادارى على مستوى الدولة ككل ، أو سواء كذلك وهى تسعى لأن تكون قمة السلطة السياسية فى المجتمع •

٥ ـ السيادة :

السيادة Domination ، بمفهومها الاجتماعى كقوة قادرة على التأثير على مختلف الأنشطة داخل التنظيم الاجتماعى ، السيادة من هذا المفهوم تعتبر **محورا** أساسيا فى رأينا لدراسة علم الاجتماع السياسى ، خصوصا وأن السيادة تمارس دورها من خلال الجماعات والمجتمعات وترتبط بالعديد من العمليات الاجتماعية والمجتمعية ، كالتعاون والتنافس والصراع وما اليها . كما ترتبط أيضا السيادة ـ كقوة ـ بأدوار الأفراد داخل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع •

كما أن السيادة تنهض على مقومات من أهمها الشخصية والمكانة والجاذبية والتقبل علاوة على الوسط الاجتماعى الذى تمارس السيادة دورها فيه •

هذا وقد تكون السيادة سيادة فرد ، وقد تكون سيادة جماعة أو هيئة أو نظام أو حكومة •

*** حول طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وعلى السياسة :**

لقد حاولنا قدر الجهد أن نبرز العلاقة التساندية التى تربط ما بين السياسة والاجتماع والتى أفرزت « علم الاجتماع السياسى » ، لكننا نحب

أن نوضح أن تلك **العلاقة** لم تكن أبدا من طرف واحد ، وأقصد أنها لم تكن من طرف علم الاجتماع وحده ، فقد سعى علماء السياسة الى دراسة ما يعنيهم من ظواهر سياسية من خلال المجتمع بل وراحوا يغوصون فى أعماق التاريخ بحثا عن أسس ومقومات تلك الظواهر ، كما أن السعى المعاصر الآن لعلم السياسة هو دراسة **السلوكيات** السياسية أو السلوك السياسى سواء كان ذلك سلوكا سياسيا فرديا أو سلوكا سياسيا جماعيا أو سلوكا سياسيا مجتمعيا ، ولا نقصد هنا باهتمام السياسيين بالسلوكيات ، أنهم يبحثونها من وجهة نظر علم النفس فقط ، وانما **يدرسونها من خلال** الو الاجتماعى ككل ، وذلك من منطلق أن السياسة انما تمارس دورها فى المجتمع **ولابد** لعالم السياسة أن يكون ملما بمختلف القوى والعلاقات داخل بنية المجتمع .

هذا فضلا عن التعاون **المشترك** والقائم فعلا بين كل من السياسة والاجتماع من حيث :

١ — تبادل الاستفادة من **مناهج** البحث فى كل من علمى الاجتماع والسياسة .

٢ — استعانة علماء السياسة بعلماء الاجتماع فى اعداد الكثير من الاستقصاءات والدراسات الاجتماعية لاسيما ما تعلق منها **باتجاهات** الرأى العام حول العديد من القضايا السياسية والمشكلات المجتمعية .

٣ — مساهمة علم الاجتماع فى **السياسة** الاجتماعية للعديد من الدول تخطيطا وتنفيذا وتنسيقا ومتابعة وتقويما .

٤ — مساهمة كل من السياسة والاجتماع فى **اثراء** النظرية والفكر المهنى لكل منهما من خلال الأبحاث سواء منها المشتركة أو الفردية .

* * *

المصـــادر والتعليقات

١ ــ للاستزادة حول الاتجاه الوظيفى وحول النظرة التساندية بين مختلف العلوم الاجتماعية انظـــر :

ـــ دكتور صلاح الفوال ــ معالم الفكر السوسيولوجى المعاصر ــ مرجع سابق ص ص ١٤١ ــ ١٤٨ .

ـــ انظر أيضا الفصل الخامس من كتابنا ــ علم الاجتماع .. المفهوم والموضوع والمنهج ــ دار الفكر العربى ــ القاهرة ــ ١٩٨٢ ص ١٣٠ وما بعدها .

٢ ــ انظر ــ الدكتور محمد عبد الله ابو على وزملاؤه ــ دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسـياسى ــ دار المعـارف ــ القاهرة ــ ١٩٧٥ ص ٢٣٧ .

٣ ــ للاســتزادة انظـــر :
Sartori. From the Sociology of Politics to Political Sociology, in Seymour Martin Lipset (ed), Politics and the Social Sciences, London, Oxford Uuniversity Press, 1969, pp. 64-70.

٤ ــ Lewis A. Coser. (ed), Political Sociology, London, 1967, pp. 3-4.

٥ ــ المرجع الســابق ص ص ٦ ــ ٧ .

٦ ــ للاستزادة انظر : المرجع السابق ص ص ٨ ــ ١١ .

٧ ــ هذا التعريف خاص بدائرة معارف العلوم الاجتماعية ، انظر :
Nc Closky Herbert, Political Particparion, International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol. 12, p. 253.

وانظـــر ايضـــا :
دكتور محمد عبد الله ابو على وزملاؤه ــ دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى ــ مرجع سابق ص ٢٤٢ .

٨ ــ للاستزادة حول تحليلات علماء السياسة حول اهداف ودرجات واشكال المشاركة السياسية انظر :
Michael Ruch & Philip Althoff, An Introduction to Political Sociology, London, 1971, pp. 73-77.

٩ ــ للاستزادة حول تعاريف القوة السياسية انظر :
ــ دكتور محمد عبد الله أبو على وزملاؤه ــ دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى ــ مرجع سابق ص ص ٢٤٥ ــ ٢٤٦ .

وانظـــر كذلك :
H. D. Lasswell, & A. Kaplan, Lower and Socielty, A. Framework for Political inquiry, London, 1952.

ــ وانظر أيضـــا :
Harold J. Laski, The Statee in Theory and Practice, Viking, 1935.

١٠ ــ انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب والتى أعدها الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ــ دار الكتب الجامعية ــ الاسكندرية ــ ١٩٧٣ .